الآثار المتوقعة لانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية على جهود التنمية وإعادة الإعمار: استنتاجات أولية[1]

د.صالــح رجــب عبيـــدة [2]

ا. جمال فضل الله التاجوري[3]

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة بشكل أساسي إبراز ماهية وطبيعة الآثار الاقتصادية المتوقعة من تسريع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على جهود التنمية وإعادة الإعمار في ليبيا، وفي سبيلها لتحقيق هذا الهدف تطرقت الدراسة للمعالم الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، والإجراءات المتعلقة بعضوية المنظمة التي اتخذتها ليبيا في السابق، أو التي يفترض أن تتخذ في هذا الخصوص، وكذلك رسمت صورة لواقع الاقتصاد الليبي الراهن– تضمنت معالمه الأساسية، ومركزة على إخفاقات الماضي، التي نسجت هذه الصورة، وتشكل من خلالها هذا الواقع، كما أبرزت الدراسة جدلية الآثار المرتقبة لانضمام ليبيا الكامل لمنظمة التجارة العالمية، وانعكاساتها على جهود التنمية وإعادة الإعمار، والمبررات التي تستدعي التسريع من وتيرة هذا الانضمام.

وقد خلصت الدراسة– بعد دحضها لأهم الحجج التي قد تكون ساهمت في ترجيح كفة عدم الانضمام، أو تأخيره– إلى أن التسريع بنيل العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية والتعجيل باستكمال إجراءات الانضمام الكامل إليها، وإنهاء

[1] قدمت هذه الدراسة إلى مؤتمر إعادة الإعمار ومتطلبات التنمية : (نحو استراتيجية فاعلة لإعادة الإعمار)الذي عقد في بنغازي خلال الفترة من 13-2023/5/14م.

[2] أستاذ مساعد،الهيئة الليبية للبحث العلمي، فرع بنغازي.
Srabida@yahoo.co.uk

[3] محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أجدابيا.
Jamalaltajouri4@gmail.com

صفة العضو المراقب– لم يعد اختيارا موسعا، بل واجبا ملحا تمليه مبررات عديدة، تصب في مصلحة ليبيا، وإعادة بناء قدراتها الاقتصادية التي تحتاجها التنمية، ومرحلة إعادة الإعمار خلال الفترة القادمة، ولعل أهم هذه المبررات يعزى إلى الأوجه العديدة لاستفادة الاقتصاد الليبي من هذا الانضمام مثل: تحصيل مزايا وحقوق العضوية الكاملة التي تمنحها المنظمة للدول النامية، والمساهمة في تطوير عوائد ليبيا من قطاع المحروقات والصادرات البتروكيماوية، وخفض التكلفة المتزايدة الناشئة عن عدم الانضمام، لا سيما التي تمس هذه العوائد، وخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والرقي بمعدلات النمو الاقتصادي، وتفعيل برنامج الخصخصة المتعثر، والمساعدة في جهود الإصلاح، واعادة الهيكلة، والتنويع الاقتصادي بما يضمن إنهاء مظاهر التحيز الهيكلي نحو القطاع النفطي.

أولا: مقدمة:

تميز القرن الماضي بإنشاء العديد من الاتفاقيات، والمنظمات الدولية التي تهتم بقضايا متنوعة، مثل القضايا الاقتصادية، والسياسية، والتجارية، والاجتماعية، وتعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT)– المعروفة اختصارا باسم (الجات)، التي أنشئت عام1947 إحدى أهم هذه الاتفاقيات. والجات عبارة عن اتفاقية تتضمن حقوقا، والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية من خلال جولات متعاقبة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتعد الجولة الثامنة من جولات الجات لتحرير التجارة الدولية المعروفة بجولة أورغواي (1986–1994)– أهم جولاتها على الإطلاق، حيث تحولت فيها الجات

بعد مفاوضات شاقة، وعسيرة من اتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة للتجارة العالمية (WTO) بدا سريانها منذ الأول من يناير عام 1995.

لقيت اتفاقات ونتائج جولة أورغواي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية الدولية، ومراكز البحث العلمي في شتى دول العالم، ولقد كان تقييم نتائج هذه الاتفاقات، ولا سيما اتفاق منظمة التجارة العالمية– مثارا للجدل بين عموم المسؤولين، والخبراء المتخصصين في العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من بعض المحاذير التي يثيرها الاتفاق إلا أنه يلاحظ تزايد عدد الدول المنضمة، أو التي في طريقها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ بلغ عدد الدول المنضمة فعلا لهذه المنظمة في الوقت الراهن حوالي 164 دولة، وهناك 25 دولة– منها ليبيا– تحمل صفة عضو مراقب، فضلا عن بعض المنظمات الإقليمية والدولية التي تشغل هذه الصفة، ويلاحظ أن العديد من الدول التي تحمل هذه الصفة تتأهب للانضمام للمنظمة خلال الفترة القادمة. ويؤشر مستوى التطور النسبي السريع في عضوية الدول داخل المنظمة إلى أنها ستشمل جميع دول العالم خلال الفترة القادمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول غير المنضمة لا تشكل سوى 2% فقط من مجمل التجارة العالمية، فحوالي 98% من مجمل هذه التجارة يمر عبر بوابة المنظمة في الوقت الراهن (WTO,2023a). ويمكن أن يفسر تزايد العضوية للدول النامية في اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية منذ إنشائها وبدء سريانها في عام 1995، – إلى رجحان كفة استفادة هذه الدول من الانضمام إليها من منظور استراتيجي على الأقل مقارنة بعدم الانضمام الذي يمكن أن يثير تحديات اكبر لها في المستقبل.

مشكلة الدراسة:

تاسيسا على ما سبق فإن قرار انضمام ليبيا الكامل للمنظمة، وإنهاء صفة العضو المراقب لم يعد خيارا موسعا بل واجبا ملحا في ظل انضمام معظم دول العالم للمنظمة، واستحالة الانعزال عن النظام التجاري الدولي في عصر العولمة، إذ أن آثار قيام المنظمة ستطال الدول جميعا سواء المنضمة للمنظمة فعلا، أو التي لم تنضم إليها بعد، (هلال ورضوان،2001)، فعدم الانضمام إليها لا يعني أن الدول ستكون بمنأى عن هذه الأثار، بل يعني حرمانها من مزايا الانضمام في مقابل تعرضها لسلبيات أكبر من السلبيات التي تتعرض لها الدول التي انضمت للمنظمة، وهو ما لم يتم الانتباه إليه، أو إدراكه حتى الوقت الراهن، فالوعي بأهمية الانضمام للمنظمة لم ينضج بعد في الواقع الاقتصادي الليبي، إذ أن هناك وجهة نظر سائدة بضرورة دخول الاقتصاد الليبي في مرحلة انتقالية تأهيلية قبل الانضمام الكامل للمنظمة، وهو ما لم يتحقق منذ حصول ليبيا على صفة العضو المراقب في عام 2004 حتى الوقت الراهن، وفي المقابل يلاحظ استمرار تزايد التكلفة الناشئة عن عدم الانضمام، وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في: عدم إدراك الكثير من المسؤولين والسياسيين وصناع القرار، والمختصين بالشأن الاقتصادي- للآثار المتوقعة لانضمام ليبيا، أو تأخير انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وأثر ذلك في المساهمة في التسريع من وتيرة جهود التنمية، وإعادة الإعمار.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز ماهية وطبيعة الآثار الاقتصادية المتوقعة من تسريع الانضمام للمنظمة على جهود التنمية وإعادة الإعمار في ليبيا.

وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على: منظمة التجارة العالمية: نشأتها، وأهدافها، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، ومبادئها، وكذلك الإجراءات المتعلقة بعضويتها، وتسليط الضوء على الإجراءات العضوية التي اتخذتها ليبيا في السابق، أو التي يمكن اتخاذها مستقبلا في هذا الخصوص.

- رسم صورة للواقع التنموي للاقتصاد الليبي استدعيت فيها إخفاقات التنمية في الماضي، وتداعيات ونتائج الصراع العسكري، وعدم الاستقرار الامني والسياسي في الوقت الراهن.

- الوصول إلى خلاصة لأبرز الآثار الاقتصادية لتسريع الإجراءات المتعلقة بالانضمام الكامل للمنظمة، وذلك من خلال إبراز أهم المخاطر او المحاذير المترتبة على هذا الانضمام في مقابل أهم المزايا، أو المنافع الناشئة عنه، مع الأخذ في الاعتبار تاثيراته المرتقبة على جهود التنمية وإعادة الإعمار، ولهذا الغرض تم تحليل أهم نصوص اتفاقات المنظمة ذات العلاقة، وكذلك الاستدلال ببعض الخبرات والشواهد العملية للدول المنضمة اليها.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم وصف وتحليل اتفاقيات، ونصوص منظمة التجارة العالمية، ومن ثمة العمل على استخراج أهم الآثار المتوقعة الناشئة عن تسريع الانضمام للمنظمة، وتاثيره المرتقب على جهود التنمية، وإعادة الإعمار.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيمها إلى ستة أقسام، مقدمة الدراسة خصص لها القسم الأول، وخصص القسم الثاني لاستعراض الملامح الرئيسية لمنظمة التجارة

العالمية، أما متطلبات الانضمام للمنظمة، وموقف ليبيا من الانضمام إليها خصص له القسم الثالث، في حين خصص القسم الرابع لتوصيف الواقع الراهن للاقتصاد الليبي، وجدلية الآثار المرتقبة لانضمام ليبيا الكامل لمنظمة التجارة العالمية، وانعكاساتها على جهود التنمية وإعادة الإعمار تم مناقشتها في القسم الخامس، أما الخاتمة والتوصيات تم استعراضهما في القسم الأخير.

ثانيا: الملامح الأساسية لمنظمة التجارة العالمية:

- بموجب جولة أورغواي أسدل الستار عن الوضع المؤسسي المؤقت للجات، وتحولت الجات منذ الأول من يناير/ عام 1995 من اتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة دائمة ذات كيان دولي جديد ذو شخصية قانونية اعتبارية يطلق عليه إسم World Trade Organization، أو منظمة التجارة العالمية (WTO). ويمكن القول إن اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية في جولة أورغواي، وكذلك الجهود المبذولة لتحرير التجارة الدولية في الجولات التي سبقتها- كان الهدف منها في الأساس إيجاد إطار مؤسسي عالمي وحيد يناط به إدارة النظام التجاري العالمي، يشمل اتفاقية الجات الأم التي أسست في عام 1947، وهي مكونة من (35) مادة، وملاحقها، وما طرأ عليها من تعديلات منذ التوقيع عليها، مضافًا إليها نتائج وثمار الجهود السابقة لتحرير التجارة الدولية في جولات المفاوضات السابقة لجولة أورغواي (أصبحت تسمى فيما بعد جات 1994 تمييزا لها عن الاتفاقية الام: الجات 1947)، بما فيها بروتوكولات انضمام الدول للجات وبروتوكولات الاعفاءات وغير ذلك، ومضافاً إليها أيضا كل الاتفاقات والترتيبات الأخرى المعقودة في إطار جولة أورغواي نفسها الجولة الثامنة، وهي أهم جولات الجات منذ إنشائها)، مثل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات GATS, واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلق

بالتجارة TRIMS، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، (العيسوي،1995). وبإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتملت الركائز التي بني عليها النظام الاقتصادي العالمي، إذ تمثل المنظمة الركيزة الثالثة، أما الركيزتين الأخريين يمثلهما كل من: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويهدف هذا النظام إلى تحرير النظام الاقتصادي العالمي في جوانبه كافة: النقدية، والمالية، والتجارية، حيث تكفلت المنظمة بالجانب التجاري (السلعي والخدمي)، فيما تكفل بالجانب النقدي والمالي كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (زكي،1994).

- **الأهداف والمهام:**

تهدف منظمة التجارة العالمية بصفة أساسية – وفقاً لديباجة الاتفاق المنشئ لها– إلى زيادة حجم التبادل الدولي بين البلدان التي تتمتع بعضويتها، وذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية بين هذه الدول من خلال تخفيض الضرائب الجمركية، والقيود الكمية، وغير التعريفية المفروضة على تدفق السلع والخدمات الدولية، والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، بما يفسح مجالا أوسع للمنافسة الدولية. والحكمة المتوخاة من تحرير التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري وفقاً للديباجة المذكورة هي زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، وبالتالي رفع مستويات المعيشة عن طريق التشغيل الكامل، والتخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج على مستوى العالم ككل. وقد أشارت ديباجة الاتفاق إلى الوضع الخاص للدول النامية، إذ منحت هذه الدول معاملة تفضيلية في مجال التبادل التجاري (بعض الاستثناءات من القواعد المقررة في الأحكام العامة للاتفاقات المختلفة). ويمكن تلخيص المهام التي تقوم بها المنظمة في النقاط التالية (WTO,2023a):

- الإشراف على الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي، والعمل على دفعها، وتعزيز أهدافها.

- توفر المنظمة محفلا للتفاوض بين أعضائها حول بعض الأمور التي كان قد تقرر تأجيل النظر فيها في ختام جولة أورغواي، أو حول بعض المسائل التي نصت الاتفاقات على استئناف التفاوض حولها في مواعيد محددة.

- مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء عبر آلية للمراجعة وظيفتها دراسة تأثير السياسات والممارسات التجارية للعضو على النظام التجاري متعدد الأطراف.

- فض المنازعات التي تنشأ بين الدول، إذ تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.

- النظر في انضمام أعضاء جدد إلى المنظمة، إذ يلاحظ ازدياد عدد الدول الأعضاء في المنظمة من 125 دولة عند قيامها إلى حوالي 164 دولة في الوقت الحالي.

- التعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالات التابعة لهما في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

- **الهيكل التنظيمي:**

فيما يتعلق بأهم السمات للهيكل التنظيمي للمنظمة، فقد نص الاتفاق على ضرورة عقد مؤتمر وزاري مرة كل سنتين على الأقل منوطا به مراقبة عمل المنظمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وعلى تشكيل مجلس أعلى عام للإشراف على تنفيذ الاتفاقات، وقرارات الاجتماع الوزاري، كما أن هناك ثلاث مجالس متخصصة في مجالات التجارة في السلع، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية– تقوم بمتابعة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بهذه المجالات (جامع،2001).

• أهم المبادئ الحاكمة:

يمكن القول إن الفلسفة الاقتصادية المتوخاة من قيام منظمة التجارة العالمية هي نفس الفلسفة التي قامت عليها اتفاقية الجات في عام 1947، وهي ترتكز بالتحديد على المذهب الليبرالي، أو الفلسفة الاقتصادية الليبرالية في تحرير التجارة. ويتمحور جوهر هذه الفلسفة حول مزايا تحرير التجارة من حيث كونها محركا للنمو، وقاطرة للتنمية، وأفضل سبيل لتقسيم العمل والتخصيص الأمثل للموارد على الصعيد الدولي، ولقد تم استيعاب هذه الفلسفة في مبادئ معينة تم استلهامها وتقنينها في اتفاقية الجات منذ إنشائها، وفي ثنايا نصوص إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أدمجت فيها الجات فيما بعد (العيسوي,1995). وأهم هذه المبادئ يتمثل في ما يلي:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

ينص هذا المبدأ على ضرورة منح كل طرف متعاقد (عضو في المنظمة) فورًا وبلا قيد، أوشرط جميع المزايا، والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر (متعاقد، أو غير متعاقد) دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ويلاحظ أن جوهر هذا المبدأ، أو الفلسفة من ورائه هو عدم التمييز بين الدول الأعضاء، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول في منظمة التجارة العالمية على حساب الدول الأخرى، إذ يفترض أن كل الدول الأعضاء في المنظمة تتساوى في ظروف المنافسة الدولية مع إعطاء بعض الاستثناءات للدول النامية في الحالات التالية:

– الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية.

– العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة، مثل إنجلترا، أو فرنسا، أو إيطاليا مع بعض الدول التي كانت مستعمرات لها.

– الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية تشجيعًا على تحرير التجارة الخارجية، إذ يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية لا تتعارض مع قيام الاتحادات، أو الأسـواق المشتركة، مثل السوق الأوروبية المشتركة، أو السوق العربية المشتركة.....الخ.

وقد تمت التفرقة في هذا الصدد بين التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على أساس أن التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة يعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيًا إلى إقليم معين، أما التكتل الاقتصادي للدول النامية يعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية، وكافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى لو كانت هذه الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين، ويسري ذلك على اتفاقيات التجارة التفضيلية، والمناطق الحرة، والاتحادات الجمركية.

- مبدأ المعاملة الوطنية:

ينص هذا المبدأ على معاملة السلع المستوردة عند دخولها للبلد المستورد نفس المعاملة التي تنالها السلع ذات المنشأ الوطني، أو المحلية المشابهة لها، أي أن المقصود هنا هو المساواة بين المنتج المستورد والمنتج المحلي، وعدم التمييز بينهما لصالح السلع المحلية بالطبع.

- مبدأ الشفافية:

يُقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط لتقييد التجارة الدولية إذا اقتضت الضرورة، وليس على القيود الكمية التي تفتقر إلى الشفافية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ إلى سياسة الأسعار، كالتعريفة الجمركية، والابتعاد عن القيود

الكمية، على غرار حصص الاستيراد، ويرجع سبب ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية، أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

ويستثنى من هذا المبدأ، الدول التي تواجه عجزًا في ميزان مدفوعاتها، أو في حال الزيادة الطارئة في الواردات من سلعة معينة، مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم، وعلى الأخص "السلع الوليدة، او الناشئة، وهو ما يسمح باستخدام سياسة غير سياسة الأسعار لتقييد التجارة، وهو ما يعرف (بالشرط الوقائي).

- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:

يتمثل جوهر هذا المبدأ في منح الدول النامية (دول الجنوب) علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة (دول الشمال)، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية، وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

- مبدأ التقابلية:

يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود، أو على الأقل تخفيضها، وذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التقابلية، بمعني أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية، وغير الجمركية لدولة ما لا بد وأن يقابله تخفيف من الجانب الآخر، وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول الداخلة في الاتفاق لا يجوز بعده إجراء أو تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة، واستثني من ذلك حماية الصناعة الوليدة في الدول النامية لتمكينها من المنافسة الدولية، وترتيبات المنتجات متعددة الألياف، (مثل المنسوجات والملابس).

ثالثا: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وموقف ليبيا من الانضمام إليها.

إذا ما قررت أي دولة الانضمام للمنظمة فإنه يجب أن تستوفي متطلبات، وشروط الانضمام التي يُتفّق عليها بين المنظمة، والبلد الراغب في العضوية، وهو ماينطبق على ليبيا إذا ما قررت الانضمام الكامل للمنظمة. وفيما يلي نستعرض متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسيتم تتبع التطور في موقف ليبيا من الانضمام إليها لاسيما خلال فترة الجات، وهي الفترة التي سبقت تحول الجات إلى منظمة للتجارة العالمية.

- **متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:**

طبقا للمادة الثانية عشر من اتفاق منظمة التجارة العالمية فإنه يجوز لأي بلد، أو إقليم جمركي الانضمام للمنظمة بشروط يتفق عليها بينه وبين المنظمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانضمام للمنظمة أصبح أكثر صعوبة، وتعقيدا من الانضمام إلى اتفاقية الجات، خاصة إذا كان العضو غير أصيل في المنظمة أي لم يكن عضوا في اتفاقية الجات قبل الانضمام إليها، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الاعتبارات السياسية في تسهيل انضمام الدول للمنظمة، وهو ما تفصح عنه تجارب العديد من الدول عند انضمامها لها، وللأهمية سيتم عرض أهم الإجراءات المطلوبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، (WTO,2023c)، (مثنى،2000) المتمثلة فيمايلي :

- إعداد دراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وعن سياستها في مجال التجارة الخارجية، وسياسات الدعم الممنوحة بالنسبة للمنتجين والمصدرين.
- التعريف بالأنظمة الجمركية للاستيراد والتصدير المعمول بها من تاريخ تقديم الطلب.
- تقديم جداول بالتعريفة الجمركية المتبعة، والتي تشمل كافة السلع والخدمات.

- تقوم السكرتارية العامة للمنظمة بإخطار جميع الأعضاء الذين لهم علاقات تجارية مع الدولة طالبة العضوية تدعوهم إلى عقد مشاورات بشكل ثنائي، أو متعدد الأطراف تحت إشراف السكرتارية العامة، والمجالس، واللجان المختصة.

- فور استلام طلب الدولة الراغبة في العضوية من قبل مدير المنظمة، وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، يقوم المجلس العام بالنظر في الطلب وتشكيل فريق عمل مهمته دراسة السياسات التجارية، والعلاقات التجارية لهذه الدولة، وتحليل هذه السياسات لاستشفاف منحى تطورها في المستقبل، وكدلك تنظيم المفاوضات حول بنود بروتوكول الانضمام، حيث يشرف هذا الفريق على عملية التقديم بأكملها. ويضم هدا الفريق ممثلين عن الدول التي لها علاقة تجارية مع الدولة الراغبة في العضوية، ويمكن أن يضم أيضا ممثلين عن الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

- تجري مفاوضات الانضمام على مسارين متوازيين:

الأول: يقوم فيه فريق العمل على رسم المعالم الأساسية لبروتوكول الانضمام الذي يضم أحيانا السياسة العامة لالتزامات التحرير وفق خطه زمنية معينة،

والثاني: تعمل فيه لجان المفاوضات بين الدولة طالبة الانضمام، وبين ممثلين عن الدول الأعضاء ذوي العلاقة حول جداول التعريفة للسلع، والخدمات، وغيرها من الالتزامات، حيث تنظم لوائح بالتعريفات الجمركية، وترفق مع بروتوكول الانضمام.

- يجمع فريق العمل نتائج المفاوضات على المسارين في تقرير واحد، يقدم إلى مجلس منظمة التجارة العالمية، فإذا قبله يصبح طلب العضوية مرشحا ليعرض على

المجلس الوزاري لاتخاذ القرار بشأنه، ويحتاج قرار قبول العضوية إلى ثلثي أصوات الأعضاء الذين يعتبرون أطرافا متعاقدة.

- إذا نال الطلب موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام، ويصبح الانضمام نافذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع، إلا إذا كان من الضروري أن يصدق الانضمام من قبل السلطات الدستورية في بلد الدولة طالبة العضوية عندها تعتبر العضوية نافذة من تاريخ التصديق.

- يطلب من الدولة طالبة العضوية تحقيق عدد من الأمور التي ينص عليها في برتوكول الانضمام ومنها:

❖ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الإنمائية المطبقة بصورة تنسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

❖ إعادة النظر في هيكلية المؤسسات المصرفية والنقدية.

❖ اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة على الإنتاج.

❖ تحسين المناخ الاستثماري في البلد مع توفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية.

❖ إعادة النظر على الحظر المفروض على الاستيراد، والتصدير، وجميع الأنظمة التي تشكل عائقا أمام التبادل التجاري، وتحويلها إلى تعريفه جمركية يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات.

❖ تطوير البنية الأساسية الصناعية والزراعية.

❖ دعم وتشجيع القطاع الخاص، وتحجيم القطاع العام، إلا في أمور الخدمات العامة، والبنية التحتية التي تسهل عملية الاستثمار.

❖ تقديم مذكرة توضيحية حول سياسة التجارة الخارجية تتضمن إحصاءات حول اقتصاد طالب العضوية، وتشمل أيضًا اتفاقيات التجارة الحرة الحالية، وأي قوانين تؤثر على التجارة الدولية.

❖ إعلان استعداد الدولة الالتزام بمبادئ المنظمة لتطبيقها وفق الشروط التي يتم التفاوض عليها.

❖ الالتزام بتحرير التجارة الخارجية من القيود المختلفة.

❖ تحرير الاقتصاد الوطني من الإجراءات غير الملائمة للاستثمار، وتنشيط التبادل التجاري الدولي.

❖ تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية ومنحها الامتيازات والإعفاءات اللازمة لمزاولة عملها.

• موقف ليبيا من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

فيما يتعلق بموقف ليبيا من الانضمام للمنظمة، فإن ليبيا لم تكن طرفًا متعاقدًا في اتفاقية الجات التي أنشئت عام 1947 إلا أنها حصلت على صفة عضو مراقب في تلك الاتفاقية في 1952/10/2، كما أنها ليست عضوًا في منظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن الجات فيما بعد– إلا أنها تقدمت بطلب للانضمام للمنظمة، وتمت الموافقة عليه وقبولها بالإجماع كعضو مراقب في 27 يوليو 2004، وبموجب هذه الصفة عليها أن تبدأ في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة خلال خمس سنوات من تاريخ اعتمادها كعضو مراقب[4]، غير أن هذه المفاوضات تعثرت، إذ لم تقدم ليبيا مذكرة الانضمام للمنظمة المتعلقة بالسياسة التجارية حتى الوقت الراهن (WTO,2023b).

[4] تم تعيين رئيس لفريق العمل -اسباني الجنسية - يفترض ان يتولى الاشراف على مفاوضات انضمام ليبيا لنيل العضوية الكاملة في المنظمة.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن حصول ليبيا على صفة العضو المراقب يعد ميزة هامة، فبموجب هذه الصفة لها حق حضور المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمة، والمناقشات والمفاوضات، وإبداء الاقتراحات– دون أن يكون لها الحق في التصويت– كما أن لها الحق في الحصول على المساعدة الفنية من "مؤسسة التدريب والتعاون الفني" التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ولا تلتزم ليبيا بدفع الاشتراكات، ولا تنفيذ الالتزامات التي تلزمها المنظمة على الأعضاء، أي أن ليبيا ليس من واجبها كعضو مراقب أن تفاوض حول التخفيضات الجمركية. ويمكن القول إن نظام العضو المراقب المورث من اتفاقية الجات يتسم بخاصية جوهرية إذ أنه يبقي للبلد الحرية التامة في صناعة سياسته التجارية مع ما يتماشى ومصالحه الاقتصادية، بيد أنه قد يكون من عيوب هذا النظام أنه نظام غير دائم، إذ يتوقع أن يعاد فيه النظر في أي وقت، خاصة في ظل تحول اتفاقية الجات إلى منظمة عالمية للتجارة منذ عام 1995، وهي منظمة لها أسسها، وقواعد تنظيمها التي تختلف عن اتفاقية الجات، وقد يعزى عدم استمرارية بقاء نظام العضو المراقب في المستقبل إلى أن هذا النظام ينظر إليه على أنه رخصة مؤقتة تنبع من إرادة الدول الأعضاء المشاركة التي تمهل الدول الأخرى غير الأعضاء وقتًا كافيًا للتفكير، وإعادة النظر في سياستها التجارية (العيسوي،1995).

رابعا :الاقتصاد الليبي: الملامح الأساسية للواقع الراهن.

يُعدّ الاقتصاد الليبي نموذجا ممتازا للاقتصادات النامية الريعية، فهو اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على النفط في تمويل كافة نشاطاته التجارية والمالية، وهو صغير الحجم نسبيا، ومنفتح بدرجة كبيرة نسبيا على الخارج، ويجمع معظم سمات الدول النامية، وهو يشغل موقع جغرافي واستراتيجي متميز يؤهله لأن يكون حلقة

وصل بين العديد من قارات العالم، كما يتميز الاقتصاد الليبي بالوفرة النسبية في قاعدة موارده الطبيعية، لا سيما بعض موارد الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) أو ما يعرف بالهيدروكربونات، فضلا عن الوفرة النسبية في بعض موارد الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)- ونتيجة لذلك حظيت ليبيا بمكانة متميزة في سوق الطاقة الدولي، فهي تعد عضوا مهما في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) التي أنشئت عام 1961، حيث انضمت في وقت مبكر لهذه المنظمة في عام 1962، أي بعد عام واحد تقريبا من البدء في تصدير أول شحنة من النفط الليبي إلى المملكة المتحدة البريطانية في عام 1961. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثروة النفطية الناضبة يتم تبادل معظمها مع عدد محدد من دول الاتحاد الأوروبي في تركز هيكلي جغرافي، وسلعي لافت، ومتحيز نحو القطاع الهيدروكربوني، وهو ما يزيد من فرصة تأثر هذا الاقتصاد بالصدمات الخارجية في ظل التقلبات الشديدة التي تشهدها أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

وفي الواقع،اتسم النموذج التنموي الليبي المعتمد على القطاع الهيدروكربوني بالفشل أو القصور في تحقيق مستهدفاته التنموية إلى حد كبير، ويمكن هنا رصد بعض من مظاهر هذا الفشل، وذلك من خلال الوقوف على بعض المؤشرات الاقتصادية وذلك كما يلي:

- وصفت ليبيا خلال المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط وتصديره عام 1961 على أنها نموذج للدولة المتخلفة بامتياز, فقد خرجت من الاحتلال الإيطالي، والحرب العالمية الثانية كأحد أفقر دول العالم، حيث أتت هذه الحرب على بنيتها التحتية وقطاعاتها الزراعية، والحيوانية، والصناعية، والخدمية المتواضعة أصلا، وتشير الإحصائيات في تلك الفترة إلى أن متوسط دخل الفرد لم يبلغ 100 دولار في أحسن

التقديرات، ولقد عانى الاقتصاد الليبي من الأمية المفرطة التي بلغت حوالى 90% عند الاستقلال مطلع الخمسينات، في حين سجلت الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات عجزا مزمنا خلال هذه الفترة, ولم يكن الإنتاج المحلي يغطي الطلب المحلي على الرغم من انخفاض مستوى الدخل. ونظرا لندرة الموارد المالية فإن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واجه صعوبات مالية كبيرة حال دون تفعيلها, ولقد مثلت المعونات الأجنبية شريان الحياة للاقتصاد الذى من خلاله يتم مواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

- مما لا شك فيه أن اكتشاف النفط عام 1959، وتصديره بشكل تجارى عام 1961 قد انعكس إيجابا على الاقتصاد الليبي، إذ تحولت ليبيا من دولة عجز مالي فى موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها إلى دولة فائض مالي بدأ منذ مطلع الستينات، وهو ما ساهم في تحول ليبيا إلى نموذج للدولة الريعية سريعة النمو مع نهاية عقد الستينات، وذلك بفعل تدفق الموارد النفطية، وما صاحبها من وفرة مالية أتاحت تفعيل أول خطة حقيقية للتنمية خلال الفترة 1963 – 1968، ولقد انعكس الارتفاع النسبي في زيادة الدخل، ومعدلات الادخار– على الاستثمار الحقيقي ومن ثم حدث تغيير ملمحيإيجابي ملحوظ على الاقتصاد الليبي, ولقد ارتبط ذلك بالأساس بعامل تصدير النفط، والبيئة الاقتصادية والسياسية المواتية للنمو التي أتيحت خلال فترة الستينات.

– عجز المبالغ المخصصة للتنمية (المقدرة بما يزيد عن 148 مليار دينار) خلال الفترة (1970– 2010) عن بلوغ غايتها، أو مستهدفاتها التنموية، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات المتوفرة عن أواخر هذه الفترة، إلى أن متوسط النفقات الاستثمارية الحكومية ما بين عامي 2008 و2010 بلغ حوالي 20 مليار دينار، وهو ما يعادل نصف إجمالي النفقات الحكومية تقريباً، وحوالي 20% من إجمالي

الناتج المحلي، غير أن تأثير الإنفاق التنموي على نمو الاقتصاد وإعادة هيكلته وتنوعه، وإحداث تنمية حقيقية مستدامة في ليبيا كان متواضعا إذا ما قورن بالأثر المتوقع الذي كان يمكن لهذه المبالغ الضخمة تحقيقه (بن غربية،2012)، (صندوق النقد الدولي، 2012). إذ يلاحظ أن ليبيا خرجت من هذه الفترة وهي من أكثر الدول اعتمادا على قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز)، وهو ماجعلها من ضمن الاقتصادات الأقل تنوعا في العالم، فلقد ساهم قطاع الهيدروكربونات بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، و95% من إجمالي الصادرات، وحوالي 90% من الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1970-2010(صندوق النقد الدولي،2012 ب)، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي تمكن من تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية قبيل عام 2011، وهي تُعزى في الأساس إلى الارتفاع النسبي الملحوظ في أسعار النفط الذي بدأت بوادره منذ النصف الثاني من عام 2004- حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي على سبيل المثال حوالي 5.3% في المتوسط خلال الفترة 2005-2010، وهو يفوق معدل النمو السكاني الذي بلغ حوالي 2% في المتوسط خلال نفس الفترة، كما يلاحظ الانخفاض النسبي في المتوسط السنوي لمعدل التضخم وفقا لأسعار المستهلك، والذي كان أقل من 5%، وهو ما يقل عن نظيره في الدول النامية والبالغ حوالي 6.4% تقريبا خلال نفس الفترة- فطبقا لبعض التقارير (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،2011) فإن معدل البطالة بلغ حوالي 30% في المتوسط خلال الفترة من 2000-2010. كما يلاحظ الزيادة النسبية في مستوى الفقر داخل المجتمع الليبي الذي بلغ حوالي 20% طبقا لبعض الدراسات(المؤتمر الوطني العام، 2013)، وتزايد معدلات الفساد المالي والإداري،

فطبقا لمؤشر الفساد العالمي في عام 2010، صنفت ليبيا من ضمن أكثر دول العالم فسادا، حيث حلت في المرتبة 146 بين 178 دولة.

- لم تتغير الصورة البائسة من الهدر الاقتصادي خلال الفترة التي تلت التغيير السياسي الذي حدث في فبراير عام 2011، بل ربما زادت تشوها[5]، وذلك في ظل استمرار جمود وتركز الهيكل الإنتاجي، والتصديري، والتمويلي في القطاع الهيدروكربوني الموروثمن الفترة السابقة، والمصحوب بالانخفاض والتذبذب في معدلات الاستثمار، فعلى سبيل المثال: انخفض معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات متدنية بالقياس إلى عام 2010، حيث انخفض الاستثمار العام- الذي يشكل العمود الفقري للاستثمار في ليبيا- كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 25.5% في عام 2010 إلى 4.9% في عام 2012 ليرتفع إلى 16.6% في عام 2013 ثم لينخفض مرة ثانية إلى 8.0% في عام 2014 حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي. كما يلاحظ تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الصعود والهبوط، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية في البلاد في الآونة الأخيرة. ولم يطرأ تغيير لافت على مساهمة قطاع الهيدروكربونات في كل من الناتج والصادرات والإيرادات العامة خلال هذه الفترة (تقرير الاسكوا،2020 ا).

-معاناة الاقتصاد الليبي من بنية تحتية مادية ومؤسسية ضعيفة، ومتزايدة في الهشاشة والتهالك عبر الزمن، خاصة في ظل الافتقار إلى برامج الصيانة، وهو ما يساهم في تدني مستوى استغلال هذه البنية، أو بالأحرى استغلالها في كثير من الأحيان بمعدلات متدنية، وفي ظل تاثر هذه البنية بالصراع العسكري والانقسام

[5] قد يرد هنا أن تدهور المؤشرات الاقتصادية للبلدان خلال الفترة التي تلي التغيرات الجذرية العنيفة (الثورات) هو أمر طبيعي أو استثنائي مؤقت، إلا أن استمرار النزاع الداخلي الذي تطور إلى نزاع مسلح في الحالة الليبية قد يُصعّب من التعامل مع هذه الفترة على هذا الأساس المفرط في التفاؤل، والذي قد يخفي وراءه مؤشرات حقيقية لفشل الدولة في إحداث التنمية في ليبيا.

الداخلي الذي شهدته البلاد، يلاحظ تعثر أعمال الإنشاء والتطوير في البنية الأساسية في قطاعات الكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، والطرق والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والإسكان، والمرافق، ومما يزيد من عمق الأزمة، خروج الشركات الأجنبية، والعمالة الوافدة التي كانت تعمل في هذه المجالات عموما، ومطالبة هذه الشركات بتعويضات مالية عن توقف أعمالها، وهو ما لا يمكن تقديره إلّا بعد الدخول في مفاوضات ومساومات للوصول إلى اتفاقات باستئناف أعمالها في فترة ما بعد الصراع، مما يترتب عليه تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي الحالة الليبية فإن خروج العمالة الوافدة يعني انخفاضاً في مستوى ومعدل نمو الأنشطة الاقتصادية النفطية، وغير النفطية، باعتبار أن هذه العمالة عنصرا أساسياً في نمو هذه الأنشطة واستمرارها. خاصة إذا ما اقترن ذلك بما يعانيه الاقتصاد الليبي من انكماش نتيجة الانخفاض والتذبذب في معدلات الاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه سلفا– وهو ما يساهم في تكثيف الطلب المحلي على المنتجات المستوردة، وقد يؤدي تضخم بند الواردات إلى عودة العجز إلى ميزان المدفوعات الليبي في ظل تذبذب قيمة الصادرات في هذا الميزان.

– ويضاف إلى ماسبق الدمار الذي لحق قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في الكثير من أماكن الصراع، فقد أصبح الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية، والمساكن، والمرافق الصحية، والمؤسسات التعليمية خارج الخدمة مؤقتا، أو بشكل نهائي. وهو ما يرتب تكاليف ضخمة تحتاج إلى رصد مبالغ مالية كبيرة تقدر بالمليارات لتجاوز هذه الآثار في ظل انخفاض قدرة القطاع النفطي على تمويل باقي القطاعات ولا سيما المتضرر منها، وكذلك في ظل الهدر، وسوء استخدام المال العام، واستشراء الفساد. ويعني ذلك زيادة التكاليف الناجمة عن تعثر التنمية، وارتفاع

تكلفة الفرصة المضاعة في ظل استمرارا التزايد في كلفة الصراع، إذ تقدر بعض التقارير الدولية (تقريرالاسكوا،2020 ب) الكلفة الإجمالية للصراع منذ اندلاعه في عام 2011 حتى عام 2020 بمبلغ 783.4 مليار دينار ليبي، أي ما يعادل 580 مليار دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، وبحسب التقرير فإنه إذا لم تُطْوَ صفحة الصراع في ليبيا في السنوات المقْبِلة، سترتفع كلفة الصراع بشكل حاد بحلول عام 2025 لتصل كلفته الإجمالية إلى 1411.6 مليار دينار ليبي في الفترة من عام 2011 حتى عام 2025 أي ما يعادل 1046 مليار دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي. وأرجع التقرير زيادة الخسائر الاقتصادية في ليبيا إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: «تدمير الأصول الرأسمالية، وخسارة الإنتاجية، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية». وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكلفة الأكبر التي يتحملها الاقتصاد الليبي بسبب الصراع تتمثل في الخسائر البشرية في الأرواح، لا سيما من هم في سن الشباب، والتي تمثل تكلفة باهظة في المورد الاقتصادي الأهم في بلد يعاني من نقص مزمن في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، فضلا عن فقدان قسم آخر من قوة العمل نتيجة الإصابة والبتر، وما يرتبه من تكاليف إعادة التأهيل النفسي والجسدي.

- ويمكن أن يضاف إلى مظاهر الفشل أيضا أن الاقتصاد الليبي يعمل في ظل قاعدة علمية وتكنولوجية هزيلة، وبيئة قانونية غير ملائمة للاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، فالتشريعات التي صدرت لإعادة تنظيم الاقتصاد الليبي لم تكن وفقا لرؤية اقتصادية شاملة لإصلاح الاقتصاد، بل كانت ردود أفعال للتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، مما نتج عنها تشريعات لم تراع المصلحة الوطنية، وأقل ما يمكن أن توصف به الكثير منها بأنها تشريعات ممسوخة. وترى العديد من

الدراسات أن الاقتصاد الليبي بوضعه التشريعي الراهن وهياكله الحالية- في ظل بطء وتعثر عجلة الإصلاح الاقتصادي- يفتقد إلى الأسس والمعطيات اللازمة ليشارك مشاركة فعالة في المنظومة الاقتصادية العالمية (عبيدة، وفياض، 2016).

وجملة القول في هذا السياق من استقراء بعض المؤشرات الملمحية السابقة للاقتصاد الليبي تبين أن هذا الاقتصاد أصبح مثقلا بالتكاليف والأعباء التي طالت كافة القطاعات الاقتصادية، والتي يحتمل أن يكون لها تداعيات مستقبلية سلبية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة القادمة، ما لم يتم معالجة آثارها، وتفصح هذه المؤشرات أن ليبيا فشلت في تقويم الانحراف في كل من هيكل الناتج المحلى الإجمالي، والصادرات والقوى العاملة، وكذلك في التخفيف من سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، أو بمعنى آخر فشل جهود التنويع الاقتصادي، وإعادة الهيكلة التي استهدفتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عبر العقود السابقة، فزيادة مستوى تركز هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، والهيمنة شبه المطلقة للإيرادات النفطية على هذه الإيرادات، تفصح عن دور واسع للدولة في سياق اقتصاد ريعي لا يلعب فيه القطاع الخاص إلا دورا هامشيا محدودا ومحصورا في بعض الأنشطة الخدمية والتقليدية، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار انخراط العديد من منشآت القطاع الخاص ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، والذي قدّرته بعض المصادر في فترة سابقة بحوالي 30-40% من الناتج المحلي الإجمالي(Porter ,2006 and Yergin)، ويُتوقّع تضخمه عادةً مع اشتداد الصراع، وضعف السيطرة الحكومية، وهو الأمر الذي شهدته البلاد منذ عام 2011، ولم تستطع العوائد النفطية الوفيرة أن تساهم في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية، وإحداث التنمية المكانية المنشودة في ظل الضعف النسبي للاستثمار في المناطق المهمشة، مثل منطقة

الجنوب الليبي، بل ربما ساهم النفط بشكل سلبي في زيادة ظاهرة النزوح من الريف للمدن للتمتع بمستوى الخدمات المرتفع نسبيا الذي تتيحه المدن، مما أثر سلبا على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بشكل ملحوظ.

خامسا: جدلية الآثار المرتقبة لانضمام ليبيا الكامل لمنظمة التجارة العالمية على جهود التنمية وإعادة الإعمار.

يسلط هدا القسم الضوء على أهم المبررات أو المسوغات للتسريع بانضمام ليبيا لهذه المنظمة في ظل ما تثيره عملية الانضمام من مخاطر محتملة، وما تتيحه هذه العملية من مزايا، ومنافع تعود على جهود تنمية الاقتصاد الليبي، وكذلك على الجهود المرتقبة لإعادة الإعمار في ليبيا.

تستند مبررات التسريع بانضمام ليبيا إلى منظمةالتجارة العالمية إلى محصلة الآثار الإيجابية، والسلبية المتوقعة على الاقتصاد الليبي، وتعتمد هذه المحصلة على مدى احتمالية تحقق هذه الآثار سواء كانت إيجابية، أم سلبية على هذا الاقتصاد. وسيتم التركيز هنا على أهم الآثار السلبية أو المخاطر المحتملة الناشئة عن الانضمام للمنظمة، ومدى إمكانية تحققها في الواقع الليبي وفقا للحجج التي قامت عليها، وكذلك على المزايا المحتملة الناشئة عن الانضمام للمنظمة، وأهم أوجه الاستفادة من الانضمام إليها على جهود التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في ليبيا.

❖ أهم أوجه المخاطر المحتملة للانضمام للمنظمة على الاقتصاد الليبي:

أشارت العديد من الدراسات المتعلقة بتأثير قيام منظمة التجارة العالمية، وانضمام ليبيا المتوقع إليها إلى العديد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الليبي نتيجة لذلك، وهي في حقيقتها مخاطر فعلية يعاني منها الاقتصاد الليبي قبل انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، ويخشى تفاقمها بعد الانضمام

ولعل أهم هذه المخاطر التي وردت في العديد من الدراسات، أو التي يمكن أن ترد في هذا الخصوص يكمن في التالي:

- حرمان أو زيادة انخفاض إيرادات الخزانة العامة في ليبيا من الإيرادات الجمركية.

- الأضرار التي يمكن أن تلحق بقطاع الخدمات، ولا سيما قطاع الخدمات المالية، والتي يمكن أن تعيق تطور هذا القطاع، وتساهم في زيادة العجز المزمن الذي يعاني منه ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات الليبي، وذلك نتيجة لتسريع الانضمام للمنظمة.

- فتح السوق المحلي أمام المنتجات الزراعية والصناعية الأجنبية المختلفة سيكون له آثار سلبية على إنتاج القطاع الزراعي والصناعي نتيجة للمنافسة غير المتكافئة مع سلع أجنبية أكثر جودة، وأقل سعرا في ظل انخفاض هامش الحرية في تقديم الدعم– حتى لو تم الأخذ في الاعتبار الاستثناءات التي تتمتع بها الدول النامية مثل: تمتعها بفترات سماح انتقالية أطول نسبيا من الدول المتقدمة، وكذلك اتخاد إجراءات لمدة مؤقتة لحماية الصناعة الوطنية.

- ارتفاع أسعار فاتورة استيراد الغداء.

- ارتفاع أسعار المنتجات الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية.

- المساس بسيادة الدولة الوطنية.

وبإمعان النظر في هذه المخاطر يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تنطوي هذه المخاطر في أحيان كثيرة على قدر من المبالغة، والخلط الذي يصعب تبريره، ولقد ساهم ذلك في الخروج بمحصلة متحيزة ترجحت فيها كفة الآثار السلبية لعدم الانضمام، أو تأخيره –عن الآثار الإيجابية الناشئة عن الانضمام، ولقد حتم رجحان هذه الكفة– طبقا لبعض الدراسات– ضرورة مرور الاقتصاد الليبي بفترة

انتقالية تأهيلية قبل الانضمام الكامل للمنظمة (الفيتوري، وأبوحبيل، 2011م)، (شامية، 2007م)، ولعل تحيز هذه المحصلة ساهم أيضا في تلكؤ متخذ القرار في اتخاذ القرار الفوري بالإنضمام، ويمكن عزو المبالغة في تقدير المخاطر المتعلقة بقيام المنظمة والانضمام إليها إلى العديد من العوامل، من أهمها: عدم تصنيف هده المخاطر– بشكل واضح– الى مخاطر مشتركة بين الانضمام للمنظمة وعدمه، ومخاطر تتعلق بالانضمام إليها فقط، فعلى سبيل المثال وقعت بعض الدراسات في هذا الخلط عند تناولها قضية ارتفاع أسعار فاتورة الغداء، وتأثيره المحتمل على الاقتصاد الليبي(الفارسي، 2009)[6]، فارتفاع أسعار فاتورة الغذاء، بفرض تحققه في الحالة الليبية سيزاول تأثيره على الاقتصاد الليبي سواء في حالة الانضمام للمنظمة، أو في حالة انعدامه، ومن ناحية أخرى فإن هذا الارتفاع ليس بالضرر المحض، إذ يمكن أن يكون عاملا محفزا يساهم في نمو الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحقيق التنمية الزراعية.

- يمكن ضم الخطورة الناجمة عن ارتفاع أسعار المنتجات الفكرية والأدبية والإبداعية، والتصاميم الصناعية إلى خطورة الارتفاع المتوقع في أسعار فاتورة الغداء – على الاقتصاد الليبي، فكلاهما يستند إلى نفس المنطق، أي فئة المخاطر المشتركة بين الانضمام وعدمه، إذ يلاحظ أن هذا النوع من المخاطر غير مرتبط بالانضمام المباشر للمنظمة في حد ذاته بقدر ارتباطه بوجود المنظمة ذاتها، وطبيعة

[6] نقد هذه الدراسات لا ينقص من قيمتها العلمية ، ولكن ما انتهت اليه من خلاصات وتوصيات مباشرة أو ضمنية بخصوص انضمام ليبيا إلى المنظمة يحتاج إلى إعادة نظر في ظل تزايد العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة التي ترجحت فيها كفة الآثار الإيجابية على الآثار السلبية للانضمام للمنظمة، وكذلك في ظل الشواهد العملية لدول نامية عديدة انضمت حديثا للمنظمة مستخدمة المنظمة كركيزة للإصلاح الاقتصادي (الانضمام المتوازي مع الإصلاح)، فحققت من خلاله نتائج إيجابية ملحوظة مثل: زيادة الانفتاح والتنويع والنمو الاقتصادي، والحد من التضخم، واحتواء العجز المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة { انظر على سبيل المثال: (Tang & Wei, 2009)، (Bernier et al, 2018)، (Jensen and Tarr ,2008) }.

عملها في تحرير التجارة العالمية، وبالتالي لا يمكن اتخاذ هذا النوع من المخاطر كحجة، أو ذريعة لعدم الانضمام أو تأخيره، بل ربما للتعجيل به، خاصة أن الانضمام للمنظمة قد يعمل على التقليل من هذه المخاطر من خلال إمكانية تمتع ليبيا كدولة تنتمي للدول النامية – في حال انضمامها للمنظمة وتصنيفها على هدا الأساس– بالمزايا والاستثناءات والمعونات الفنية والمالية والتعويضات التي يمكن أن تمنح للدول النامية المتضررة من تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

- يمكن عزو المبالغة في تقدير مخاطر الانضمام إلى عامل آخر يتعلق بعدم مراعاة خصوصية الاقتصاد الليبي، ويتضح ذلك جليا على سبيل المثال في قضية المنافسة غير العادلة، أو الخطورة المتعلقة بفتح السوق المحلي أمام المنتجات الزراعية والصناعية الأجنبية المختلفة، نتيجة للمنافسة غير المتكافئة مع سلع أجنبية أكثر جودة، وأقل سعرا، حتى لو أخذ في الاعتبار الاستثناءات التي تتمتع بها الدول النامية مثل: تمتعها بفترات سماح انتقالية أطول نسبيا من الدول المتقدمة، وكذلك اتخاد إجراءات لمدة مؤقتة لحماية الصناعة الوطنية، والاستمرار في تقديم الدعم المحظور وفقا لشروط وضوابط معينة. وتجدر الإشارة هنا إلى تناسق التعريفة الجمركية الليبية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية (فليفلة،2010م) واستمرار هذا التناسق حتى الوقت الراهن أي أن الانضمام للمنظمة لا يبدو أنه يحدث فارقا يذكر من هذه الناحية بقدر ما هو تكريس لوضع قائم متحقق. والجدير بالذكر هنا إلى أن دخول ليبيا للمنظمة لا يمنعها على سبيل المثال من حماية بعض الصناعات التي تنطوي على مزايا نسبية قائمة أو محتملة، إذ يمكن انتقاء بعض السلع التي تتوافر لها مقومات اقتصادية، ومواد خام محلية، بحيث يمكن إنتاجها بتكاليف منافسة للسلع الأجنبية سواء في السوق المحلي، أو الخارجي، وتقوم بحمايتها مؤقتا من خلال

استعمال الضرائب الجمركية بشكل رشيد يتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وكذلك الاستمرار في دعمها بشكل غير مباشر في إطار الدعم العام للصناعات المحلية ولا سيما الصناعات الصغيرة ، وذلك بما يتسق مع قواعد المنظمة. وتجدر الإشارة هنا أن المنظمة لا تحظر الدعم مطلقا، فهناك بعض أشكال الدعم المباح مثل: الدعم الذي يعطى لسلعة أو صناعة معينة في إطار مساعدة الأنشطة البحثية في تلك السلعة، أو الدعم المقدم للمناطق المحرومة، أو غير المميزة داخل الدولة، أو الدعم المقدم للمشروعات لمواجهة تعديلات متعلقة بأعباء مالية أو قيود أكبر تقتضيها المحافظة على البيئة.

- هناك بعض المخاطر التي لا تقوم على أرضية صلبة من الفهم الصحيح لنصوص اتفاق منظمة التجارة العالمية، ويبدو ذلك جليا في حالة زيادة انخفاض، أو حرمان الخزانة العامة في ليبيا من الإيرادات الجمركية في حالة الانضمام للمنظمة، وكذلك في حالة الأضرار التي يمكن أن تلحق بقطاع الخدمات ولا سيما قطاع الخدمات المالية نتيجة لهذا الانضمام.

ففي الحالة الأولى: يلاحظ أن الانضمام للمنظمة لا يعني حرية التجارة من خلال التصفير الفوري لجميع الضرائب الجمركية، وازالة جميع القيود من أمام السلع المستوردة، وإرغام الدولة المنضمة للمنظمة على فتح حدودها أمام المنافسة الأجنبية دون قيد أو شرط، وبالتالي حرمان خزانة الدولة العضو في المنظمة من الحصيلة الجمركية لهذه الضرائب، فهناك خلط بين مفهوم تحرير التجارة المتدرج باختيار الدولة الذي تسعى إليه المنظمة، وحرية التجارة بهذا المفهوم، وعليه فإن فرض الرسوم الجمركية أو إلغائها أو تعديلها يقع داخل نطاق السياسات الوطنية وأعمال السيادة للدول الأعضاء في المنظمة (النجار،1997م)؛(لال داس، 2006م)، فليبيا لها

مطلق الحرية– في حالة انضمامها– أن تفرض ضريبة جمركية على الواردات التي لا تخضع لضريبة، ولها أن ترفع الضريبة إلى أي مستوى تشاء، ولأي غرض تشاء سواء: لحماية صناعتها الوطنية– وليدة أم غير وليدة– أو لتوفير إيراد للخزانة العامة، أو لعلاج عجز في ميزان المدفوعات في حالة حدوثه. والقيد الوحيد الذي يرد على حريتها في استخدامها لسلاح الضريبة الجمركية هو مسألة الربط، ومعنى الربط: أن ليبيا تلتزم بعد انضمامها للمنظمة بتعهد بألا ترفع ضريبتها الجمركية على سلعة معينة، أو مجموعة من السلع المختارة عن حد معين، وهذا الاختيار يكون بمحض إرادتها، ونابعا من مصالحها الوطنية المحلية في الأساس التي يمكن أن تشترك أو تتقاطع مع مصالح الدول الأخرى. وعليه فإن هذا الهامش من الحرية المتعلق بالرسوم الجمركية الذي تمنحه المنظمة لأعضائها يمكن أن يساهم في احتفاظ ليبيا بحصيلتها الجمركية، وربما زيادتها، ويعزز من ذلك الشواهد العملية لدول نامية عديدة مختلفة طبقا للعديد من الدراسات: (Ebrill et al,2002 ،Erbrill et al,1999) ، (Sharer, etal,1998)، (حلمي، 2005م)، حيث انتهت هذه الدراسات إلى نتيجة مفادها أنه يمكن الجمع بين تحرير التجارة، والمحافظة على الحصيلة الجمركية أو حتى زيادتها، وبالتالي لا يوجد رأي قاطع في أن الانضمام للمنظمة يفضي إلى حرمان أو زيادة انخفاض إيرادات الخزانة العامة في ليبيا من الإيرادات الجمركية.

أما في الحالة الثانية: ومن خلال استقراء تجارب العديد من الدول النامية التي فتحت أبوابها أمام المصارف الأجنبية، يتضح أن المنافسة لم تقض على القطاع المصرفي الوطني في الدول النامية، بل ساهمت في تطوير هذا القطاع في العديد من هذه الدول، ومن هنا يلاحظ أن الآثار السلبية المحتملة لاتفاق تحرير التجارة في الخدمات في المنظمة (الجاتس) على القطاع الخدمي والمالي في ليبيا ليست حتمية

الحدوث، خاصة في حال استمرار جهود الإصلاح الذاتي، واستغلال المرونة التي يمنحها اتفاق الجاتس للدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية، لا سيما الدول النامية، ومنها ليبيا في حالة انضمامها، وهو ما يصب في مصلحة الاقتصاد الليبي، وجوهر هذه المرونة هو استغلال بعض المزايا التي انطوى عليها الاتفاق، مثل: استمرار البلد في بسط سيادته على الأنشطة الخدمية الخاضعة للتحرير (أي دخول المنافسين الأجانب للسوق الليبي)، ولا سيما أنشطة الخدمات المالية، إذ يمكن انتقاء هذه الأنشطة، والتدرج في تحريرها شريطة تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ولا يشترط هنا تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، إذ إن اتفاق الجاتس لا يلزم البلدان النامية– أو غيرها– على أن تعامل مقدم الخدمة الأجنبي على قدم المساواة مع مقدم الخدمة الوطني، وهو ما ينطبق على جميع أشكال الخدمات لا سيما المالية منها (النجار،1998م). أي أن ليبيا غير ملزمة على سبيل المثال بأن تعامل المصرف الأجنبي الموجود على أراضيها على قدم المساواة مع المصارف الليبية. ولها أن تميز بين الاثنين كما تشاء. بل إن الاتفاق لا يلزم ليبيا بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبي بممارسة أداء الخدمة على أراضيها إلا إذا ارتضت ليبيا ذلك، وبالشروط التي ترتضيها، والتي يتم تثبيتها في جدولها الوطني. وهذا هو ما يعنيه القول: إن اتفاق الخدمات لا يفرض مبدأ المعاملة الوطنية (أي مساواة بين الأجنبي والوطني). أي أن القاعدة العامة في ظل اتفاق الجاتس هي الالتزام بالمساواة في المعاملة فيما بين مقدمي الخدمة الأجانب، إلا إذا طلبت ليبيا الإعفاء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ويمكن أن يتم ذلك، ولكن تحت شروط معينة. وهذا كله يجعل الاتفاق محدود الأثر مما يخفف من الآثار السلبية المحتملة للانضمام، ويساهم في خفض التكلفة الناشئة عن التحرير.

– وفيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالسيادة الوطنية، فمن الاستقراء التاريخي لمفهوم السيادة في الواقع الليبي يمكن القول أن السبب الرئيسي للمساس بهذا المفهوم هو ضعف الدولة الليبية منذ إنشائها حتى الوقت الراهن، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف تجلت في التخلف الاقتصادي الذي وسمت به، ولم تستطع الخروج من حلقاته حتى الوقت الراهن، وهو ما ساهم ويساهم في المساس بسيادتها، وذلك من خلال اعتمادها المفرط على الغير في توفير معظم احتياجاتها، إذ لم تستطع ليبيا بالرغم من غناها الموردي، وتمتعها بقطاع هيدروكربوني متميز أن تقوم بعملية إصلاح اقتصادي لكافة هياكلها المختلة كما أشير سلفا، وهنا يأتي دور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لاستخدامه كركيزة لهذا الإصلاح، ومن ثم يمكن من خلاله الحفاظ على سيادة الدولة، وليس العكس كما يدعي أصحاب هذه الحجة. فالاندماج في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية، واستنقاذ وتعظيم إيجابياتها، والعمل على تلافي سلبياتها هو أفضل من الانعزال عنها، ودفع التكلفة الاقتصادية الناشئة عن هذا الانعزال، وهو ما يعمق المساس بسيادة الدولة. ولعل أصدق دليل على ذلك هو حالة الدولة الليبية نفسها، إذ لم يحم الانكفاء والانعزال عن المنظومة الدولية لعقود من الزمن من المساس بسيادة الدولة في مناسبات عديدة منذ استقلال الدولة الليبية في عام 1951م. وعليه فإن المحافظة على سيادة الدولة الليبية تستدعي الانضمام للمنظمة – أسوة بمعظم الدول النامية – واستغلال الثغرات والمنافذ في الاتفاقات المختلفة التي تشرف عليها، واستخدام الوسائل المتاحة للأعضاء في المنظمة للحد من أي تدخل يتعلق بالسيادة، وهو ما يستدعي المشاركة بفاعلية في المفاوضات، وعقد التحالفات الدولية في المستقبل ولا سيما مع الدول النامية بما يحقق مصالح ليبيا الاقتصادية والتجارية، ويعزز من سيادتها، ولعل انضمام غالبية دول العالم إلى المنظمة التي تعد ثاني

منظمة عالمية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الأعضاء- يعطي انطباعا إيجابيا على قدرتها على الحد من أي تدخل يتعلق بالسيادة، وذلك من خلال ما توفره المنظمة من ضمانات لأعضائها، فضلا عن تكريسها ما يسمى بفكرة التحلل المشروع من الالتزامات الدولية في إطارها (حكيمة، 2017م).

- **المزايا التي يمكن أن تتحصل عليها ليبيا من الانضمام للمنظمة:**

❖ يتيح انضمام ليبيا إلى المنظمة، وتصنيفها كدولة نامية- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية الأعضاء، ومن أهمها على سبيل المثال حماية المنتج الوطني من المنافسة، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، وذلك من خلال إعادة هيكلة الدعم، وكذلك إعادة هيكلة التعريفة الجمركية، والسماح بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة على بعض السلع المختارة- المراد حمايتها- عند حدود عليا مقارنة بالنسب المحلية المطبقة حاليا، وذلك طبقا لأحد طرق التثبيت المعمول بها في المنظمة، وأسوة بالعديد من الدول النامية التي أخذت بهذه الطريقة، وهو مايمنح ليبيا هامشاً من المناورة في رفع تعريفتها الوطنية دون الرجوع إلى باقي الدول في المنظمة وتعويضهم، كما أن هذه الميزة تفتح الطريق للحصول على مميزات تعريفية، وغير تعريفية للصادرات الليبية المتجهة لأسواق الدول الأخرى في المنظمة.

❖ إن انضمام ليبيا للنظم متعددة الأطراف بمعاييرها الأكثر صرامة مثل منظمة التجارة العالمية يمكن أن يساهم في وجود بيئة تجارية أكثر أمنا في ليبيا، ويزيد من القدرة على التنبؤ بما قد يستجد ويقلل من أوجه عدم اليقين في علاقات ليبيا التجارية. فانضمام ليبيا للمنظمة يمس إلى حد كبير درجات الشفافية في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين، وهو ما يساهم في المحافظة على علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء.

❖ لا يجوز إلا للدول الأعضاء ممارسة الحقوق المحددة في اتفاقات لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن عدم الانضمام سيحرم ليبيا من هذه الحقوق.

❖ يمكن انضمام ليبيا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية من اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات التابعة لها للدفاع عن حقوقها ومصالحها التجارية.

❖ تمكن عضوية ليبيا للمنظمة من النهوض بمصالحها التجارية والاقتصادية من خلال المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار المنظمة، وهو ما يساهم في اتساق أية قواعد جديدة أو تعديلات للقواعد الموجودة في المنظمة مع مصالحها، وبما يتفق مع سيادة الدولة الليبية.

• أهم أوجه الاستفادة من الانضمام للمنظمة المتعلقة بالاقتصاد الليبي:

❖ عند استعراض أهم أوجه هذه الاستفادة ينصرف الاهتمام إلى تأثير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على عوائد ليبيا النفطية (العوائد من النفط الخام ومشتقاته والغاز) التي تعد عصب الحياة للتنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار في ليبيا، فعلى الرغم من عدم وجود نصوص مباشرة وصريحة تتعلق بتضمين تجارة النفط بمعناه الواسع في اتفاقات تحرير التجارة الخاضعة لأحكام أو مبادئ جات 1994 التي صارت سارية المفعول منذ الأول من يناير 1995 بإشراف المنظمة – إلا أن الرأي يكاد ينعقد على خضوع النفط ومشتقاته والغاز لهذه الأحكام (Abdallah,2005)، **(إبراهيم،2010)**، **(طاهر، 2006م)**، وبالتالي امتداد التأثير سواء كان إيجابا أو سلبا إلى عوائد ليبيا النفطية في حالتي الانضمام أو عدمه، ولتلافي أمكانية تحقق بعض الآثار السلبية الناشئة عن عدم الانضمام، فإن الانضمام يمكن أن يعمل على إزالة هذه الآثار أو تلطيفها على أقل تقدير، فضلا عن آثاره الإيجابية المحتملة،

فالانضمام والتنسيق الجماعي مع دول الأوبك المنضمة فعلا للمنظمة، أو التي في طريقها للانضمام إليها– يمكن ليبيا من الدفاع عن مصالحها في مقابل ما تثيره الدول الصناعية المستوردة للنفط من قضايا، أو ادعاءات بهدف السيطرة على هذه الصناعة الاستراتيجية، ولا سيما القضايا الهامة الخلافية بين دول الأوبك من جهة والدول الصناعية المستوردة للنفط من جهة أخرى، مثل القضايا المتعلقة بتقييد الإنتاج والتصدير بهدف رفع الأسعار فوق المعدل الطبيعي (بحسب وجهة نظر الدول الصناعية المستوردة للنفط)، والعوائق أو الحواجز التي تفرضها الدول الصناعية المستوردة للنفط على نفوذ الدول المصدرة للنفط، ومنها الضرائب المحلية الباهظة مثل ضرائب الاستهلاك والكربون والحواجز الفنية بدعوى الحفاظ على البيئة، والمعاملة التفضيلية التي يتلقاها الفحم في أسواق الدول الصناعية، والتي تميزه عن النفط. وكذلك القضايا المتعلقة باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات GAT وارتباطها الوثيق مع قطاع النفط والغاز، من خلال: خدمات الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية، وخدمات عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج، وعمليات النقل الخارجي والداخلي، وكذلك اتفاقية حقوق اعتبارات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) فيما يخص: العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، وكذلك قضية التسعير المزدوج، وهي من أهم القضايا الخلافية بين الدول النفطية والدول الصناعية المستوردة للنفط، ويقصد بهذا المصطلح": عملية بيع النفط الخام أو الغاز إلى الصناعات المحلية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط بسعر أقل من سعر تصديره إلى الأسواق الخارجية (إبراهيم،2010)، وبالتالي فإن الفرق بين السعرين قد يخلق تشوهات في التجارة الدولية، عن طريق خلق منافسة غير عادلة بين الصناعات المحلية والصناعات المستوردة نتيجة للتسعير المزدوج، ولا سيما في

الصناعات البتروكيماوية، ولقد فسرت الدول الصناعية هذا التسعير على أنه دعم أو إعانة تصدير محضورة- بموجب أحكام المنظمة- يتطلب فرض رسوم مضادة عليها، لكن الدول النفطية أدرجت التسعير المزدوج: تحت بند توفر الميزة النسبية للموارد الطبيعية المستخدمة في تعزيز عملية التنمية؛ أو كدعم مقدم للصناعات البتروكيماوية، ضمن المرونة الممنوحة للبلدان النامية؛ من حيث إمكانية استخدام بعض أشكال الدعم غير القابل للتقاضي، وهو دعم غير موجه لصناعة بعينها بل يشمل جميع الصناعات المحلية المستفيدة من التسعير المزدوج.

❖ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن يوسع من نطاق الفرص التجارية، ويحد أو يقلص من أي معاملة تمييزية قد تلقاها الصادرات الليبية، ولا سيما الصادرات البتروكيماوية (أهم الصادرات الصناعية) في أسواق التصدير نتيجة لتأخير الانضمام للمنظمة، وتعد هذه الصادرات أهم الصادرات الليبية بعد النفط الخام، وتشكل معظم الصادرات غير النفطية، ولقد ثبت تعرضها إلى هذه المعاملة في دول الاتحاد الأوروبي (المستورد الاساسي لها) طبقا لبعض الدراسات (فليفلة،2010)، ومن المتوقع استمرار هذه المعاملة وزيادة وطأتها مع زيادة تخفيض الرسوم الجمركية من طرف دول الاتحاد الأوروبي على البتروكيماويات المستوردة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وذلك طبقا للمراحل المتقدمة لاتفاق السلع الصناعية في منظمة التجارة العالمية، وهو ما قد يؤثر سلبا على مستوى تنافسية البتروكيماويات الليبية في أسواق التصدير، ويساهم في إعاقة نموها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انضمام ليبيا للمنظمة والتنسيق مع باقي أعضاء أوبك يمكن أن يساهم في دحض شبهة التسعير المزدوج للنفط والغاز في صناعة البتروكيماويات الليبية، أو التخفيف من وطأتها، إذ يمكن إجراء مقارنة- في حالة الانضمام للمنظمة- بين المكاسب

المالية والتجارية التي تحققها الميزة السعرية، وبين حجم التعويضات التجارية التي تطالب بها الدول المتضررة، فإذا كانت المكاسب أكبر من التعويضات يمكن الاستمرار بتصدير المنتجات البتروكيماوية رغم مخالفتها النظام التجاري العالمي (بحسب وجهة نظر الدول الصناعية)، ويصبح من المنطقي التنازل عن هذه الميزة إذا كانت التعويضات أكبر من المكاسب.

❖ يمكن أن يكون الانضمام للمنظمة ركيزة رئيسية من ركائز الإصلاح الاقتصادي المتعثر في الوقت الراهن، إذ من المعلوم أن إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بمعناها الواسع التي تشمل هياكله الاستثمارية والإنتاجية والتجارية والتمويلية وهيكل الاستخدام- تعاني من تحيزات، وتشوهات ناشئة في الأساس عن سيطرة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي وأيلولة إيرادات هذا القطاع للدولة كما أشير، وهو ما ساهم في تغول حجم القطاع العام وتكريس دوره في التنمية على حساب القطاع الخاص، وهو ما أفضى إلى حدوث آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الليبي مثل انخفاض الإنتاجية والبطالة المقنعة وتفشي الفساد المالي والإداري، وفي هذا السياق فإن الانضمام للمنظمة يمكن أن يساهم في إعادة تشكيل الهوية التنموية للاقتصاد الليبي من خلال تشجيع وتنمية القطاع الخاص، وإعادة النظر في حجم وكفاءة القطاع العام ودوره التنموي في الوقت الراهن، إذ أن الخصخصة مطلب مشترك بين الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية- فالانضمام للمنظمة يمكن أن يساهم في خلق وتقوية العلاقة التكاملية بين القطاع الخاص والعام، وكذلك في استدامة الشراكة بين القطاعين التي تتطلب أن يكون كلا القطاعين قوي وفاعل. وفي هذا السياق يمكن أن يوفر الانضمام للمنظمة بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص (المحلي والأجنبي)،

وكذلك توفير المناخ الملائم لعقد شراكات استراتيجية بين القطاعين الخاص والعام عبر صيغ العقود المختلفة للشراكة.

❖ عند استعراض الإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الليبي، وما انتهت إليه الرؤى الاستشرافية المختلفة لليبيا، يتضح بشكل جليّ أن هناك ميزة تنافسية كامنة، متمثلة في إمكانية أن تكون ليبيا دولة خدمية تجارية ناهضة في المستقبل، تقوم على تنمية وتطوير الأنشطة التجارية والخدمية المرتبطة بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد مثل تجارة العبور، والمناطق الحرة، والخدمات المالية، والسياحية، والطاقة الشمسية، وغير ذلك، وتسخير غناها بموارد الطاقة التقليدية والمتجددة لهذا الغرض (مجلس التخطيط الوطني،2013م)، ومن هذا المنطلق فإن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يساهم في تحقيق هذا الغرض، فعلى سبيل المثال فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتحرير التدريجي المنضبط لقطاع الخدمات ولا سيما قطاع الخدمات المالية في ليبيا طبقا لاتفاق تحرير الخدمات المالية في المنظمة يمكن أن يعمل على تسهيل **إقامة** مركز مالي دولي في ليبيا، وقد يكون هذا النشاط هو النشاط الأوفر حظا في النجاح إذا ما توفرت المتطلبات الإضافية اللازمة، حيث يتوقف ذلك على جملة من الاعتبارات الفنية والاقتصادية والمالية.

❖يمكن أن يساهم انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية في خفض أسعار الواردات، وزيادة الدخل، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، والمساهمة في جلب الاستثمار الأجنبي لا سيما في القطاعات غير النفطية، ومن ثم زيادة مستوى التنويع الاقتصادي، إذ تفصح خبرات العديد من الدول النامية عن وجود علاقة طردية بين زيادة الدخل، ومعدل النمو الاقتصادي من جهة، والانضمام للمنظمة من جهة أخرى، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن معدلات النمو

الاقتصادي للدول النامية المنضمة للمنظمة تزداد بمقدار 2% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأولى من انضمامها للمنظمة، وتطبيقها الصارم لالتزاماتها المحددة تجاهها (Tang & Wei, 2009). كما تربط بعض الدراسات بين الانضمام للمنظمة، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2018 Bernier&,Wu)، (Büthe&Milner,2014) ، ومن المعلوم أن ليبيا تعاني وبالأخص في السنوات الأخيرة من نقص في الاستثمار المحلي في القطاعات غير النفطية، فضلا عن انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات كما أشير، وبالرغم من صدور العديد من القوانين لتشجيع الاستثمار، فإن معدلات الاستثمار الراهنة متدنية، ولا يمكنها أن تشكل أساسا لدورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي.

❖ خفض التكلفة المتزايدة الناشئة عن تأخير الانضمام، والتعجيل بإعادة هيكلة الاقتصاد، فإنضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية حتماً سيكون انضماما متأخراً، وهذا قد يفتح المجال للضغوط الشديدة عليها وتحميلها التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول الأخرى التي سبق لها التفاوض خلال جولة أورغواي، والذين أصبحوا أعضاء في المنظمة قبل بداية عام 1995م، إذ أن التجربة العملية أثبتت أن هناك توسع في المعايير والقواعد المحددة للانضمام، حيث فسرت المادة رقم 68 الخاصة بشروط وإجراءات العضوية في المنظمة تفسيراً واسعاً يفتح المجال لتقديم التزامات بصورة أكبر مما هو وارد باتفاقات التجارة نفسها (Evenett, Primo Braga 2005,)، وفضلا عن ذلك فإن الانضمام المتأخر قد يؤدي إلى وقف وتقليص المرونة الممنوحة في التطبيق من حيث تخفيف الالتزامات، أو منح فترات زمنية لتطبيق الاتفاقات، ومناقشة صفة الدول النامية والأقل نمواً. وتجدر الإشارة هنا إلى

أن الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لا تتضمن أي التزامات خاصة بالخصخصة وانتقال ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص، ومع هذا فقد قدمت بلغاريا على سبيل المثال– عند الانضمام إلى المنظمة في عام 1996م تعهداً بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ برنامج الخصخصة فيها، والتزمت دولاً أخرى بتقديم تقارير حول الإصلاحات الاقتصادية التي تتم فيها. ومما لا شك فيه أن التفسير الواسع لشروط العضوية في المنظمة قد يزيد من تأخير انضمام ليبيا، ونيلها العضوية الكاملة في المنظمة، ومن ثم يزيد من تكلفة فاتورة عدم الانضمام– إلا أنه في نفس الوقت قد يعجل من تفعيل برنامج الخصخصة في ليبيا والإصلاح الاقتصادي (المتعثر) على وجه العموم، فلعل التسريع بالإندماج في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية يكون ركيزة من ركائز الإصلاح، وسببا في تفعيله– طبقا للخبرات والشواهد للعديد من الدول النامية – وذلك بعد الفشل الذي منيت به عملية الإصلاح الاقتصادي في ليبيا في ظل الانعزال عن هذه المنظومة.

ويمكن الإشارة هنا إلى وجود علاقة طردية بين تزايد التكلفة الناشئة عن عدم الانضمام وبين تزايد وتيرة التحرير للتجارة العالمية، والتي ستتعمق معها المعاملة التمييزية للدول غير المنضمة للمنظمة ومنها ليبيا في حالة تأخرها عن الانضمام، وعدم استكمالها لإجراءات العضوية (هلال،رضوان،2001).

سادسا : الخاتمة والتوصيات:

الخاتمة:

بعد التعرض لجدلية الآثار المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية على جهود التنمية وإعادة الإعمار ودحض العديد من الشبهات وإبراز العديد من المزايا المتعلقة بالانضمام– يتبين أن تسريع الانضمام الكامل للمنظمة لم يعد

مثارا للتساؤل نظرا لحاجة الاقتصاد الليبي لهذا الانضمام، ومساهمته المرتقبة، وتقاطعه مع جهود التنمية وإعادة الإعمار خاصة في ظل ارتباط جهود الإصلاح الهيكلي نفسها بهذا الانضمام، إذ لا معنى لتأخير الانضمام بحجة وجوب دخول الاقتصاد الليبي في فترة انتقالية لتأهيله امتدت إلى ما يقرب من عشرين عاما– منذ حصول ليبيا على صفة عضو مراقب في المنظمة في عام 2004– لم تتحقق فيها التنمية المنشودة، بل اصبح هدف التنمية بعيد المنال في ظل الاستحقاقات الراهنة المتعلقة بإعادة الإعمار، وفي ظل ارتفاع تكلفة الإنعزال، وتجدر الإشارة هنا أن الانضمام للمنظمة لا يمثل الحل السحري لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي إلا أنه يمكن أن يساهم بشكل إيجابي ومهم في حلها، لا سيما إذا كان هذا الانضمام متوازيا مع جهود صادقة للإصلاح الهيكلي، وفي إطار رؤية تنموية مستدامة للبلد تترجم إلى خطة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، والرقي بنوعية الحياة، ومستوى الرفاهية للمواطن الليبي، وانتشاله من براثن التخلف، وكسر حلقاته المحكمة، ووقف نزيف الموارد المبددة، والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية، القائمة على وفرة الموارد الطبيعية الراهنة، وكذلك خلق المزايا التنافسية المكتسبة بفضل التقدم العلمي، والتطور التكنولوجي بما يضمن المشاركة الفعالة في المنظومة الاقتصادية العالمية.

التوصيات:

❖ بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- **تشكيل فريق وطني** يُعنى بشؤون انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، وآثاره المحتملة على الاقتصاد الليبي، ويضم كافة الخبرات والكفاءات المطلوبة في الاقتصاد،

والقانون، والعلوم السياسية وغيرها، وتوضع تحت تصرفه كل البيانات والمعلومات والإمكانيات التي تمكنه من القيام **بالمهام التالية:**

- الفهم الشامل والعميقُ للنظام التجاري الدولي الذي أرست دعائمه اتفاقية الجات 1947م، وما شهدته من جولات لتحرير التجارة العالمية، ولا سيما جولة أورغواي التي تحولت فيها اتفاقية الجات إلى منظمة عالمية للتجارة .

- التنسيق بين الجانب الليبي ومنظمة التجارة العالمية لاستكمال إجراءات الانضمام للمنظمة، وتقديم مذكرة الانضمام في أقرب وقت ممكن، ووضع خطة زمنية، وبرنامج تنفيذي محدد لاستكمال هذه الإجراءات.

- وضع خارطة طريق يحدد فيها نوعية الاحتياجات والمعونة المطلوبة من منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات الدولية مثل منظمة (UNCTAD)، لا سيما المعونة الفنية في كافة مراحل الانضمام بغية استكماله وتسهيل إجراءاته، وذلك أسوة بدولة كمبوديا التي نجحت في الانضمام للمنظمة منذ عام 2004 باستخدام هذه الخارطة.

- الاطلاع على خبرات الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فيما يخص عملية الانضمام، لا سيما الدول النامية التي تتشابه أوضاعها مع وضع ليبيا التجاري والاقتصادي مثل الدول النامية النفطية أو المتحولة من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق، وكذلك التنسيق مع الدول العربية والإسلامية والنامية في المفاوضات المتعلقة بالمنظمة.

- التعجيل باستكمال إجراء الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية وفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية.

- إقامة الندوات وورش العمل بشأن الانضمام للمنظمة وآثاره واتجاهاته المحتملة على الواقع الاقتصادي في ليبيا، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية في إجراء الدراسات العلمية ذات العلاقة، ولا سيما الدراسات المستقبلية التي تعنى باستشراف آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المستوى الكلي والقطاعي، وذلك للوقوف على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وقطاعاته الاقتصادية المختلفة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وأي القطاعات التي يمكن إعطاؤها الاولوية في التحرير، ومدى إمكانية اقتحام الصادرات الليبية للأسواق الأجنبية.

❖ استحداث وحدة لمنظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الليبية، وتزويدها بموظفين وخبراء لتعمل على تقديم الدعم الفني للفريق الوطني، وتقديم المشورة لوزير الاقتصاد حول كافة القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وقوانينها، وأية عمليات ذات صلة بقضاياها.

المراجع العربية:

إبراهيم، قصي عبد الكريم (2010)، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

الفيتوري، عطية المهدي وأبوحبيل، عبدالفتاح (2001)، **ليبيا ومنظمة التجارة العالمية**، دراسة غير منشورة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

الفيتوري، عطية المهدي (2004)، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد 15، العدد 1، **ص 25**.

الفارسي، عيسى محمد (2009)، ليبيا ومنظمة التجارة العالمية، **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد 20، العدد 2,1، ص112-163.

النجار، سعيد(1998)، **تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر(الجزء الثاني)، دار الشروق، القاهرة.**

العيسوي، إبراهيم(1995)، **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أبن غربية، سالم محمد(2012)، **تمويل وإدارة مشروعات الإعمار في ليبيا المستقبل**، بحث مقدم إلى ندوة علمية حول إعادة إعمار ليبيا: رؤية من منظور التنميةالمستدامة خلال الفترة 1-9/32012/، **منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي**، بنغازي.

جامع، أحمد(2001)، **اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)**، دار النهضة العربية، القاهرة.

-حكيمة، سماتي (2017)، أثر المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، جامعة الجزائر- كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **رسالة دكتوراه** .

حلمى, امنية (2005)، **أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر**، ورقة عمل رقم 101، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أبريل.

زكي، رمزي (1994)، هل يحتاج العالم بريتون وود جديدة، وزارة الإعلام، **مجلة العربي**، العدد (432)، 59 -61 ص، نوفمبر، الكويت.

طاهر، جميل (2006)، الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 116، الكويت.

هلال محسن محمد ورضوان محمد(2001)، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، موجز بحث مقدم للإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 9_13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001م، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ص12،11.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (2013)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، التقرير السنوي، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (2011)، **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، التقرير السنوي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2013)، **الاقتصاد غير الرسمي (القياس والخصائص)**، بنغازي : ليبيا.

مجلس التخطيط الوطني(2013)، **ليبيا 2040: تحديث رؤية ليبيا 2025**، طرابلس: ليبيا.

المؤتمر الوطني العام: مجلس التخطيط الوطني (2013)، **السياسات الاقتصادية الوطنية**، دراسة غير منشورة، طرابلس: ليبيا.

دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا، الجزء الاول: (تقرير الاسكوا،2020)، الواقع والتحديات والآفاق.

دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات للأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

مثنى، فضل علي (2000) **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

عبيدة، صالح رجب وفياض، محمد خليل (2016)، نحو بناء مقترح لتعديل القانون رقم(9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد3، ص23-43.

عبيدة، صالح رجب، وفياض، محمد خليل (2003)، الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المالي في ليبيا، **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد 14،العدد 2، ص118-85.

فليفلة المهدي. (2010) **النظم الجمركية والتجارة الدولية: تحليل لنظم الضرائب الجمركية المحلية والدولية(دراسة مقارنة)**، مجلس الثقافة العام، ليبيا.

صندوق النقد الدولي (2012 ا): ادارة شئون المالية العامة، **أولويات إصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة.**

صندوق النقد الدولي(2012ب): إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص.

شامية، عبدالله محمد(2007)، **الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية**، بحث مقدم إلى ندوة علمية حول الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات، خلال الفترة 30- -31/ 2007/01،معهد التخطيط، طرابلس.

لال داس، بهاجيراث (1998)، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، ترجمة الشحات، أحمد يوسف (2006)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.

المراجع الاجنبية:

Abdallah, H., (2005), 'Oil Exports under GATT and the WTO' 29 (4) **OPEC Review**, pp.267-294.

Abida, S.R., (2011). The impact of the World Trade Organization on Libyan banking sector, **PhD thesis**, Liverpool John Moors University.

Basu, S. R., (2008). **Does WTO accession affect domestic economic policies and institutions***?* (No. 03/2008). HEI Working Paper.

Bernier, A., Schlandt, J. and Wu, K., 2018. Literature Review: WTO Accession and Economic Growth.

Büthe, T., & Milner, H. (2014). Foreign Direct Investment and Institutional Diversity in Trade Agreements: Credibility, Commitment, and Economic Flows in the Developing World, 1971– 2007. World Politics, 66(1), 88-122.

Evenett, S.J. & Primo Braga, C.A. (2005). **WTO Accession: Lessons from Experience**. International Trade Department, World Bank Group. June 6, 2005. [online] Available at: http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Pubs/TradeNote22.pdf

Ebrill, L.P., Gropp, R., and Stotsky, J.G., (1999). **Revenue implications of trade liberalization** (No. 180). International monetary fund.

Ebrill, L., Stotsky, J. and Gropp, R. (2002). **Fiscal Dimensions of Trade Liberalization. In World Trade**

Organization, Development, Trade, and the WTO .A Handbook (pp. 24-27). [online] Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/805981468763835259/Development-trade-and-theWTO-a-handbook.

Jensen, J. & Tarr, D. (2008). Impact of Local Content Restrictions and Barriers against Foreign Direct Investment in Services: The Case of Kazakhstan's Accession to the World Trade Organization. **Eastern European Economics**, 46.5, 5-26. http://www.jstor.org/stable/27740082.

Mejia P. X . and Castel , V (2012). **Could Oil Shine Like Diamonds: How Botswana Avoided the Resource Curse and its Implications for a New Libya**. Abidjan, Cote d'Ivoire: African Development Bank .

Porter, M. E. and D. Yergin (2006). **National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya**, Monitor Group , United Kingdom.

Sharer, M. R. L., and Sorsa, M. P. (1998). **Trade Liberalization in Fund-Supported Programs**. International Monetary Fund.

Tang, M.K. and Wei, S.J. (2009). The value of making commitments externally, evidence from WTO accessions. **Journal of International Economics**, 78.2, 216-229.

(WTO, 2023a) Understanding the WTO: The Organization: Members and Observers [online] Available at:

https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/inbrief_e/inbr_e.htm

(WTO,2023b) Accession: Libya. [online] Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_libya_e.htm#status

(WTO, 2023c) WTO accessions [online] Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/acc_e.htm